

* خليل شاهين

الحراك الشعبي الفلسطيني: عين على التغيير وأخرى على مقاومة الاحتلال

لصمد طويلاً ترويج الحكومة الإسرائيلية عناصر "خطة سلام" وشبكة ينوي رئيسها بنيامين نتنياهو طرحها، فقد جاءت تداعيات عملية مستعمرة "إيتامار"، على الرغم من أنباء عن ارتكابها من طرف عامل آسيوي، وفي مقدمها انفلات المشروع الاستيطاني، توسعاً واعتداءات على الفلسطينيين العزل، كي تؤكد أن الخطة المركزية لسياسة حكومة الاستيطان تركز على ابتلاع مزيد من جغرافيا الأرض الفلسطينية، وكي تعيد قبل ذلك تسليط الضوء على القضية الرئيسية التي يجب أن توجه الحراك الشعبي والشبابي الفلسطيني، مهما تنوع نظرة أطرافه إلى الشعار ذي الأولوية، وهي أن بوصلة الهدف الرئيسي ستبقى موجهة نحو مقاومة الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

وإذا كان من غير المؤكد أن تنجح ضغوط اليمين المتطرف في ثني نتنياهو عن طرح خطته فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق انتقالي مع الجانب الفلسطيني بشأن إقامة دولة ضمن حدود مؤقتة، فإن الأمر الثابت هو أن إزاحة مثل هذه الخطة عن جدول الأعمال السياسي في إسرائيل، ستتيح تركيز البصر على ما يحدث من تعجيل إسرائيلي في توسيع الاستيطان وتعميق الاحتلال في المناطق المستثناة من "الحدود المؤقتة". وهذه العملية تعني ميدانياً، التسريع بفرض خطة دولة الكانتونات ضمن الحدود المؤقتة على أرض الواقع، ومن دون الحاجة إلى تفاوض، في مقابل توجيه مزيد من الخطط والرعاية السياسية الإسرائيلية، والموارد المالية، والخدمات اللوجستية، إلى ترسيخ دولة المستوطنين على أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، كأمر واقع لا رجعة عنه.

لكن من يزرع الاستيطان والإرهاب لن يحصد غير المقاومة، أكانت منظمة أم فردية، كما تشير إلى ذلك ردة الفعل الإسرائيلية على عملية مستعمرة "إيتامار" قبل انتهاء التحقيقات بشأن من يقف وراءها. فقد غابت في غمرة الهستيريا السياسية والإعلامية الإسرائيلية على خلفية هذه العملية، أغلبية التحذيرات التي حفلت بها وسائل الإعلام الإسرائيلية، قبل عدة أيام فقط، من انتفاضة سلمية ثالثة تلوح في أفق الحراك الشعبي الفلسطيني المتصاعد على إيقاع الثورات التي يشهدها عدد من البلاد العربية، بينما بدا خطاب السلطة الفلسطينية مستسلماً في وضعية الدفاع عن النفس في مواجهة التشكيك الإسرائيلي في جدارة السلطة بأن تكون شريكاً في عملية سلام غير قائمة أصلاً، أو في عملية "تنسيق أمني" ترغب إسرائيل في مدها كي تشمل حماية أمن المستعمرات.

السلطة بين نارين.. وربما ثلاثة

إن السعي الإسرائيلي لالتقاط زمام المبادرة في التحرك السياسي بالاستفادة السريعة من تداعيات عملية "إيتامار"، كان آخر ما تتمناه القيادة الفلسطينية، ولا سيما في مَرَبَع محاولة "شرعنة" الاستيطان الذي يُبنى التحرك السياسي الفلسطيني على أساس إدانته في مختلف المستويات دولياً، بينما يُتوقع تصاعد الضغوط من اللجنة الرباعية الدولية لاستدراج الجانب الفلسطيني مجدداً إلى غرف مفاوضات يلقي مطلبه بوقف الاستيطان خارجها.

وبين نار التصعيد الاستيطاني في ظل صمت دولي يتحول إلى ضجيج في إدانة قتل "عائلة إسرائيلية في شمال الضفة" من دون تسميتها عائلة مستوطنين تقيم في مستعمرة غير شرعية على أرض مغتصبة، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة على تنفيذها بأيد فلسطينية، وبين نار الضغط لانتزاع موافقة فلسطينية على العودة إلى المفاوضات في ظل الاستيطان، تواجه القيادة الفلسطينية استحقاق التعامل مع نار ثالثة ربما تمتد في هشيم الانقسام وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية ومسار المفاوضات العنيفة، في ظل اتساع الحراك الشعبي المطالب بتغيير يطل بنية النظام السياسي الفلسطيني و"المشروع الوطني"، وسط تخبط في كيفية التعامل مع الدعوات إلى توسيع الضغط الشعبي على طرفي الانقسام الداخلي، أي بين "فتح" و"حماس" وبقية الفصائل، كمدخل نحو عملية تغيير شاملة.

وفي وضع كهذا، لم تكن الفجوة القائمة بين الممارسة السياسية للمستويات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية وفي السلطتين القائمتين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظم الفصائل الفلسطينية من جهة، وبين مطالب الحراك الشبابي والشعبي الفلسطيني من جهة أخرى، أوضح مما هي عليه اليوم. إنها فجوة تتجاوز ما يُعرف باسم "صراع الأجيال"، كي تطال المواقف من الانقسام الداخلي، وإعادة بناء التمثيل الوطني من خلال منظمة التحرير، وتقويم مجمل المسار السياسي منذ توقيع اتفاق أوسلو، وبنية ووظائف سلطتي رام الله وغزة، وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وإطلاق الحريات العامة، وغير ذلك؛ فجوة مرشحة للتوسع، على الرغم من محاولات السلطتين وعدد من الفصائل احتواء الحراك وتوجيه أهدافه وشعاراته بعيداً عن توليد آليات ضغط نحو إحداث تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني وبرنامجه.

وفي حين اتسم سلوك السلطتين في الضفة والقطاع بالارتباك حيال كيفية التعامل مع الحراك، وانتقاله من القمع إلى معادلة تمزج بين الترهيب والاحتواء، فإنه تميز قبل ذلك باصطفاف السلطة في رام الله مع نظامي بن علي ومبارك في تونس ومصر حتى لحظات سقوطهما الأخيرة، بينما انتقل موقف سلطة حركة "حماس" من مراقبة التطورات إلى دعم الثورات الشعبية العربية أملاً بأن تحمل معها متغيرات تخدم موقف الحركة في أكثر من صعيد. أمّا على المستوى الشعبي، فقد شعر الفلسطينيون بأنهم، على المستوى العربي، ليسوا بمنأى عن التطورات، وأنه لا ينبغي لهم أن يتأخروا في توظيف تفاعلاتها لإطلاق شرارة تغيير نحو إعادة بناء نظام سياسي قادر على إنتاج مشروع وطني جمعي يعيد الاعتبار إلى حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وبقيادة يختارها الفلسطينيون بأنفسهم. إن قراءة شعبية للثورات والهبات في البلاد العربية تنقل الفلسطينيين من الإلهام الفردي المستوحى من قدرة الفرد على كسر حاجز الخوف، إلى الإلهام الجماعي المستوحى من قدرة الشعوب على صنع التغيير. وفي سياق هذه العملية، تنشط حالة من النقاش بين عشرات المجموعات الشبابية في الوطن والشتات، تتفق هنا، وتختلف هناك، لكنها تعبر عن سعي لإعادة بناء الوعي الجمعي حول الأهداف والشعارات الكفيلة بتغيير المسار الذي اتسم طوال الأعوام الماضية بتدهور مكانة القضية الفلسطينية، وتآكل دور الحركة الوطنية في ظل الانقسام، وتهميش دور منظمة التحرير، وانكشاف الظهر الفلسطيني أمام شتى الضغوط الإقليمية والدولية، ومن قبلها الإسرائيلية.

تحديات

في هذه المرحلة الراهنة، يواجه الحراك الشعبي الفلسطيني عدة تحديات يمكن أن تؤثر في مستوى تطوره وتأثيره، من أبرزها:

أولاً: تعدد المجموعات

تبرز هنا أهمية القدرة على توحيد عشرات المجموعات الشبابية التي تنشط في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما الـ "فايس بوك"، إذ إن استمرار تشكيل المجموعات، وتفريخ بعضها مجموعات جديدة بين فينة وأخرى، من شأنهما أن يشتتا جهود الآلاف الموزعين عليها، وأن يبعثرا الدعوات إلى نقل الحراك من شبكات التواصل الاجتماعي إلى الشارع، من خلال دعوات متعددة إلى مسيرات سلمية ذات مواعيد وشعارات متباينة. وترتبط بذلك القدرة على تطوير الحوار بين عدد من المجموعات الأكبر والأكثر اقتراباً مما تطرحه من أهداف، من أجل إيجاد آلية تنسيق تفضي إلى تشكيل هيئة مشتركة تكون بمثابة عنوان موحد للحراك الشبابي. وقد بدأت عدة مجموعات في الوطن والشتات حوارات بشأن آلية التنسيق المثلى لتوحيد جهودها، والتوافق على الفاعليات المستقبلية.

ثانياً: تباين الرؤية إلى الشعارات والأولويات

يتمثل التحدي الثاني بالقدرة على بلورة رؤية محددة ذات أهداف وشعارات تحظى بأوسع توافق وطني بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨ وتجمعات الشتات، على أن تكون هذه الرؤية بمثابة خريطة طريق تحدد نقطة البداية في إطلاق عملية تغيير واضحة المسار، وقادرة على توليد آليات تضمن استمرار الحراك نحو نقطة النهاية في تلك الخريطة. وربما تعد هذه المهمة هي الأصعب في ظل تباين رؤية العديد من المجموعات إلى الأهداف والشعارات ذات الأولوية في المرحلة الراهنة، واقتصار بعضها على رفع شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" من دون إعطائه بعداً سياسياً يتعلق بالموقف من المقاومة والمفاوضات والخيارات السياسية وإعادة بناء الحركة الوطنية من خلال منظمة التحرير، وإطلاق الحريات العامة، وغير ذلك، في حين يذهب القسم الآخر إلى حد المطالبة بحل السلطة، ورفض ما يسمى "حل الدولتين"، أو حتى الدعوة إلى تشكيل جسم تمثيلي بديل من منظمة التحرير.

ومع ذلك، فإن هذا المستوى من التباين في الرؤى والأولويات لا يمكن اعتباره شراً مطلقاً، على الرغم من سلبية استمراره فترة أطول. ففي سياق مرحلة إعادة بناء الوعي الجمعي، تتفاعل الآراء والمواقف في اتجاه السعي لبلورة رؤية توافقية يمكن أن تعزز صدقيتها القدرة على الاستمرار في بناء الحراك الشعبي على أساسها. وقد بدأ بعض المجموعات التي تتبنى أهدافاً متقاربة لكنها تختلف في ترتيبها من حيث الأولوية، حوارات تهدف إلى التوصل إلى رؤية مشتركة، ولا سيما تلك المجموعات التي ترى أن إعادة بناء التمثيل الوطني عبر عملية انتخابية للمجلس الوطني هي السبيل لتوفير حلول جذرية للانقسام، وللتوافق على مرتكزات المشروع الوطني الجمعي القائم في جوهره على مواجهة الاحتلال والعنصرية والتمسك بحق الشعب الفلسطيني أينما يوجد، في تقرير المصير.

ثالثاً: التغلب على محاولات القمع والاحتواء

أمّا التحدي الثالث، فيمكن في القدرة على مقاومة محاولات القمع والترهيب للناشطين ضمن المجموعات الشبابية والمسيرات السلمية، أو محاولات الاحتواء، سواء من طرف السلطتين القائمتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من طرف الفصائل المتعددة، كل من موقعه. وكانت المسيرات التي انطلقت في بداية الحراك الشعبي

الفلسطيني تضامناً مع ثورتَي تونس ومصر، ثم للمطالبة بإنهاء الانقسام، تعرضت للقمع في كل من الضفة والقطاع. ففي رام الله جرى تفريق التظاهرات التضامنية مع ثورة الشعب التونسي، ثم المصري، والاعتداء على بعض المشاركين فيها، بينما تم السماح بتنظيم مسيرة دعماً للرئيس المصري بمشاركة عناصر أمنية بلباس مدني في ٢ شباط/فبراير الماضي، فضلاً عن استدعاء الأجهزة الأمنية عدداً من الناشطين عشية مسيرات ١٥ آذار/مارس. وتكرر المشهد ذاته في غزة حيث قامت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة "حماس" بتفريق المسيرات التي نُظمت لدعم ثورتَي تونس ومصر، وللمطالبة بإنهاء الانقسام، وجرى اعتقال عدد من المشاركين فيها. وسرعان ما تبنت السلطتان أسلوباً مغايراً في التعامل مع الحراك الشعبي، إذ سمحت السلطة في رام الله بتنظيم المسيرات الداعية إلى إنهاء الانقسام، ودست الأجهزة الأمنية عناصرها بلباس مدني بين المتظاهرين، في محاولة للتأثير في الشعارات والهتافات، بينما لم يسلم من اعتداءاتهم ومحاولات الاعتقال مَنْ حاولوا تجاوز شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" للمطالبة بإنهاء مسار أوسلو. أما في غزة، فقد اتفقت حركة "حماس" مع عدد من الفصائل على تنظيم مسيرة ضد الانقسام نهار الجمعة في ١١ آذار/مارس، قبل ٤ أيام فقط من مسيرات ١٥ آذار/مارس المطالبة أيضاً بإنهاء الانقسام، في حين استمرت الأجهزة الأمنية في استدعاء عدد من الناشطين.

لكن الأسلوب الأبرز الذي جمع ما بين السلطتين، وحركتي "حماس" و"فتح" بشكل رئيسي، كان محاولات احتواء الحراك الشعبي، بتبني شعار إنهاء الانقسام الذي تتحمل الحركتان المسؤولية عن استمراره، والدفع في اتجاه تشكيل مجموعات على الـ "فايس بوك" يشرف عليها أعضاء من الحركتين وتسعى لطرح شعارات تلتقي مع سياسات كل من الطرفين. ولا يمكن في هذا السياق، تجاهل حقيقة أن بعض المجموعات التي أصرت على رفع شعار إنهاء الانقسام فقط، من دون إعطائه أبعاداً سياسية، أهدت السلطتين شعاراً يمكنهما من أن تتلطيا خلفه هرباً من تحمل المسؤولية عن استمرار الانقسام، وأن يدعي كل منهما أن الشعب يقف خلفه! ولم يقتصر الأمر على "فتح" و"حماس"، فقد انخرطت فصائل أخرى عبر العديد من ناشطيهما في عملية التأثير في الشعارات المرفوعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما الجبهة الشعبية التي دفعت في الضفة الغربية نحو تبني شعارات تتوافق مع سياستها في الدعوة إلى إسقاط أوسلو، بينما اكتفت في قطاع غزة بالتركيز على إنهاء الانقسام والاحتلال، والدعوة إلى تحرك شعبي "موزون" وإذا كان التغلب على محاولات القمع أمراً متاحاً عبر التحشيد الواسع للمشاركة الجماهيرية في فعاليات الحراك الشعبي وتحدي ثقافة الخوف بتنظيم فعاليات متنوعة ومتواصلة في حضرة وسائل الإعلام، فإن التصدي لمحاولات الاحتواء والالتفاف على الإرادة الشعبية لا يبدو ممكناً إلا في سياق تعميق المحتوى الديمقراطي المستقل للحراك الشعبي، وفق رؤية لا تتوقف عند حدود رفع شعار إنهاء الانقسام، على أهميته، وإنما تضعه في سياق أهداف أوسع تتعلق بإعادة بناء المشروع الوطني ومنظمة التحرير، بشكل ينقل الحراك الشبابي والشعبي إلى مربّع التغيير الجذري الذي تبغضه سلطات رام الله وغزة.

وعلى الرغم من أن حركة "حماس" كانت اعتمدت موقفاً معلناً بتأييد الدعوة إلى المسيرات المطالبة بإنهاء الانقسام، وأعلنت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومتها عزمها على حماية المشاركين في المسيرات، فإنها، عملياً، واصلت استدعاء عدد من الناشطين إلى المقار الأمنية، بما في ذلك استدعاء بعضهم إلى المثول في هذه المقار قبل يوم واحد من مسيرات ١٥ آذار/مارس. وأكثر من ذلك، فإن مواقع إلكترونية قريبة من "حماس" ذهبت إلى حد شن حملة تشهير ضد الجبهة الشعبية وبعض قادتها، واتهمتها بالوقوف وراء محاولة "إشاعة الفوضى"، إذ نشر موقع "فلسطين الآن" في ١٣ آذار/مارس تقريراً بعنوان "أسماء وثيقة.. الشعبية تقف وراء تحركات هدفها الفوضى"، جاء فيه: "أظهرت وثيقة موقّعة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - قيادة فرع قطاع غزة، حصلت عليها فلسطين الآن، أن قيادات الجبهة الشعبية تقف خلف دعوات المسيرات على ألفايس بوك وتحرض عناصرها على المشاركة فيها بفعالية".

رابعاً: الربط بين التغيير الداخلي والمقاومة

يتصل التحدي الرابع بالقدرة على الربط بين عملية التغيير الداخلي الهادفة إلى إعادة بناء الحركة الوطنية وبرنامجها في إطار منظمة التحرير كأداة كفاحية، وبين متطلبات تصعيد المقاومة، ولا سيما الشعبية، في مواجهة الاحتلال والاستيطان. ويتداول بعض المجموعات أفكاراً تتعلق بعدم اقتتار التحركات الشعبية على فاعليات تُنظَّم في مراكز المدن للمطالبة بإنهاء الانقسام، ومراجعة المسار السياسي الذي أدى إليه، وكذلك إنهاء الاحتلال، بل إضفاء مضمون مقاوم ضد الاحتلال في سياق عملية التغيير التي تهدف أصلاً إلى بناء الأداة القادرة على قيادة الكفاح الوطني لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفي هذا السياق تُطرح أفكار من قبيل:

١) التوافق على "ميدان تحرير" فلسطيني رئيسي رمزي تمثله مدينة القدس بما تحمله من معان يُجمع عليها الشعب الفلسطيني، وتوجيه الفعاليات السلمية نحو "ميادين تحرير" محيطية بالقدس، وعلى تماس مع حواجز الاحتلال، مثل حاجز قلندية بين رام الله والقدس، ومنطقة مسجد بلال بن رباح في بيت لحم، وطريق الخليل - القدس، وبمحاذاة جدار الفصل العنصري والمستعمرات والحواجز الرئيسية في عدد من مناطق الضفة، وكذلك في مناطق ما يسمى "الحزام الأمني" المحيط بقطاع غزة.

٢) تشكيل إطار موحد قادر على قيادة وتوجيه هذه الفاعليات وفق برنامج يضمن القدرة على التحشيد الجماهيري والاستمرارية والتصاعد، ويشكل ناظماً للشعارات في كل مرحلة، ويكفل الانضباط للطابع السلمي لتلك الفاعليات مهما يبلغ بطش قوات الاحتلال، الأمر الذي يقتضي الشروع في تشكيل لجان سياسية وقانونية واجتماعية وطبية وإعلامية وغيرها، تكفل، من جهة، تنظيم مختلف جوانب الحراك الشعبي والمحافظة على زخمه لتحقيق أهدافه المتعلقة بعملية التغيير الداخلي، ومن جهة أخرى، تصعيد المقاومة السلمية ضد الاحتلال وفضح عمليات القمع والتنكيل على أوسع نطاق. إن الشعب الفلسطيني، وبصورة عامة، يمتلك تجربة رائدة في مجال تشكيل الأطر الموحدة واللجان، ولا سيما خلال الانتفاضة الأولى، وخصوصاً تشكيل القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية متعددة الأغراض.

٣) وضع خطط بديلة تتسم بالمرونة لمواجهة التحديات التي ربما تجهض الحراك الشعبي، ومنها كيفية التعامل مع السلطتين القائمتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإجراءات القمع والاحتواء التي ربما يجري تنفيذها، وخصوصاً في ظل استمرار التنسيق الأمني في الضفة، ومن ضمنه منع انطلاق المسيرات من داخل المدن في اتجاه نقاط الاحتكاك مع قوات الاحتلال، فضلاً عن كيفية التعامل مع مختلف ردات الفعل من طرف سلطات الاحتلال، من حيث استخدام وسائل القمع العنيف، واعتقال قادة الحراك والناشطين، والضغط على السلطة للتدخل، وغير ذلك.

٤) إيجاد حالة من التوافق والتنسيق على قاعدة رؤية موحدة بين مختلف الأطر والمؤسسات المنخرطة في أشكال المقاومة الشعبية (المدنية)، مثل: لجان المقاومة الشعبية؛ لجان مواجهة الجدار والاستيطان؛ حملة المقاطعة؛ لجان حق العودة؛ حملات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني؛ المؤسسات الحقوقية الفاعلة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والملاحقة القانونية (جرائم الحرب؛ الجدار؛ الاستيطان؛ تقرير غولدستون..)، بما يقتضيه ذلك من بلورة استراتيجية شاملة وفاعلة توظف جميع أشكال المقاومة المدنية في مواجهة الاحتلال والعنصرية.

٥) توسيع نطاق المشاركة من طرف مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨ والشثتات ضمن مفهوم المقاومة الشاملة ضد الاحتلال والعنصرية، ومن أجل حق الشعب الفلسطيني، أينما يوجد، في تقرير مصيره، وذلك بالتزامن مع توحيد الجهود للدفع نحو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة مشروع وطني جمعي،

وفق رؤية موحدة تراعي خصوصية كل تجمع وأشكال الكفاح الممكنة فيه، الأمر الذي يتطلب تشجيع الجهود الراهنة للتواصل بين مختلف المجموعات في أراضي ٦٧ و٤٨ والشتات، من أجل الانتقال من حالة التواصل الافتراضي على شبكات التواصل الاجتماعي إلى بناء آليات تنسيق على أرض الواقع.

إسرائيل: خطة سياسية تشرعن الاستيطان

في المقابل، تعاملت الحكومة الإسرائيلية مع عملية قتل خمسة أفراد من عائلة تعيش في مستعمرة "إيتامار"، بينهم ثلاثة أطفال، كأنها تلقت هدية من السماء، قبل أن تقدم أي دليل على أنها نُفذت بأيد فلسطينية، وسعت لتوظيفها من أجل توسيع الاستيطان إرضاء لليمين المتطرف والمستوطنين، والتقاط زمام المبادرة في تحرك دبلوماسي دولي يعتمد التحريض ضد الشعب الفلسطيني برمته، بينما رقص الإعلام الإسرائيلي على دماء قتلى "إيتامار"، ومارس التحريض المنحط ضد كل ما هو فلسطيني، إلى حد أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" الأوسع انتشاراً في إسرائيل نشرت عنواناً رئيسياً على صفحتها الأولى في ١٣ آذار/مارس، لخصته بكلمة واحدة هي "حيوانات"، في وصف الفلسطينيين!

وفي أول رد إسرائيلي رسمي على العملية، جرى إعلان المصادقة على خطط لبناء ٥٠٠ وحدة استيطانية جديدة فيما يسمى الكتل الاستيطانية، وذلك بالتزامن مع شن حملات من العقاب الجماعي والاعتقال والتنكيل في عدد كبير من البلدات والقرى في شمال الضفة، ولا سيما قرية عورتا القريبة من مستوطنة "إيتامار"، بينما انفلت المستوطنون، وبحمائية جيش الاحتلال، في شن اعتداءات واسعة ضد الفلسطينيين العزل من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها. وفي حين بلّغت وزارة الخارجية الأميركية مسبقاً قرار بناء مئات الوحدات الاستيطانية، اكتفى البيت الأبيض والخارجية الأميركية، ومن ثم اللجنة الرباعية الدولية، بالتنديد الشديد بقتل عائلة إسرائيلية "في شمال الضفة الغربية"، من دون الإشارة إلى أنها تقطن في مستعمرة تغتصب أرضاً فلسطينية، مع مطالبة السلطة بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية في ملاحقة مرتكبي العملية حتى قبل أن تتضح دوافع هذه العملية، كأن المطلوب هو توسيع التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل من أجل توفير الحماية الفلسطينية للمستعمرات والمستوطنين.

غير أن إعلان خطط البناء الجديدة لم يكن مفاجئاً، وإن وُظفت عملية القتل في "إيتامار" من أجل توقيت الإعلان، وقد جاءت هذه الخطط لتنسجم مع ما كان تسرب قبل أيام من العملية عن عزم نتنياهو طرح خطة سياسية تترافق مع توسيع الاستيطان فيما يسمى الكتل الاستيطانية والقدس، ومع بقاء جيش الاحتلال في منطقة الأغوار. فقد ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في عددها الصادر في ٦ آذار/مارس أن البنود الأساسية في خطة نتنياهو هي اتفاق مرحلي طويل الأمد مع مسار مفاوضات بشأن الحل الدائم والاعتراف بدولة فلسطينية بحدود مؤقتة تشمل قسماً من أراضي الضفة الغربية، وإطلاق أسرى، وإزالة حواجز عسكرية، وإبقاء قوات الجيش الإسرائيلي في غور الأردن من دون أن يكون فيها سيادة إسرائيلية، وتجميد البناء الاستيطاني في المستعمرات "المعزولة" في مقابل توسيع البناء الاستيطاني في القدس الشرقية والكتل الاستيطانية. كما نقلت صحيفة "هآرتس" في ٤ آذار/مارس عن نتنياهو قوله خلال اجتماعات مغلقة عقدها مؤخراً إن "دولة ثنائية القومية ستكون كارثة على إسرائيل"، مشيرة إلى أن نتنياهو كان تحدث خلال اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست عن أنه سيبطئ وتيرة البناء الاستيطاني بسبب ضغوط دولية على إسرائيل وقال: "إننا نبذل الآن جهداً من أجل الحفاظ على (أعمال) البناء القائمة، إلا أننا يجب أن ندرك أننا في واقع دولي صعب جداً. لكن بموازاة ذلك نشر ما يسمى "الطاقم القومي في الليكود" إعلاناً في الصحف الإسرائيلية بعنوان: "ابن يا بيبي، ابن"، يطالب "بيبي"، أي نتنياهو، بمواصلة أعمال

البناء الاستيطاني، وب"ألا تشعر بأنك معزول فقادة الليكود يدعمونك"، وبأن "الليكود قرّر ألا نبني أقل من أولمرت، وشارون، وبراك"، في إشارة إلى رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين. كما تضمن الإعلان صوراً وتصريحات لثمانية وزراء من الليكود، أغلبيتهم من المقربين من نتنياهو، شددوا فيها على تأييدهم استمرار البناء الاستيطاني وتوسيع المستعمرات. وتوقع محللون إسرائيليون أن يستخدم نتنياهو إعلانات كهذه وتصريحات وزراء من حزبه للتدريخ بأن حكومته ربما تسقط في حال قرر وقف الاستيطان، وكي يبدو كمن يقدم "تنازلات" كبيرة في إطار خطته السياسية.

وتزامن نشر هذه المعلومات عن استمرار البناء الاستيطاني مع حملة إرهابية شنها المستوطنون ضد الفلسطينيين وأملاكهم تحت شعار "جباية الثمن" للضغط على حكومة نتنياهو الذي كان شرع في اتصالات مع أحزاب يمينية متطرفة لضمها إلى حكومته، على رأسها حزب "الاتحاد القومي". وشكل ذلك غطاء لاندفاع غلاة المستوطنين في حملتهم الإرهابية ضد الفلسطينيين، كما حدث في هجوم عصابات من المستوطنين المسلحين على قرية قصرة جنوبي نابلس في ٧ آذار/مارس، الأمر الذي أدى إلى إصابة ٩ مواطنين، ٦ منهم برصاص المستوطنين وجنود الاحتلال.

قلق إزاء انتفاضة سلمية

جاء ذلك في ظل تشتت اهتمام حكومة نتنياهو ووسائل الإعلام الإسرائيلية في أكثر من اتجاه على إيقاع انتشار شرارة الثورات والهبات الشعبية في أكثر من بلد عربي. ولم يستطع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يضمن صمت وزرائه، ومن قبله صمته هو نفسه، أكثر من عدة أيام على تطورات الثورة المصرية، فانفجر الصمت "بكائيات" متواصلة على رحيل الرئيس محمد حسني مبارك، وعلى استمرار تهاوي الأركان التي شكلت مرتكزات نظامه، بدءاً من حكومة أحمد شفيق وليس انتهاءً بجهاز أمن الدولة. لكن الأخطر في نظر المسؤولين الإسرائيليين اليوم، ما يمكن أن يحدث في حديقة المنزل، لا ساحته الخلفية فقط، إذا انتقلت شرارة التغيير إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإلى أراضي ٤٨، على شكل حراك شعبي ربما يتطور في اتجاه انتفاضة شعبية سلمية آخر ما تتمناه إسرائيل نقل صور قمع جيشها للمشاركين فيها.

وكانت صحيفة "هآرتس" نشرت في ٩ آذار/مارس أن ما يسمى "قيادة المركز" وكتيبة "يهودا والسامرة" في جيش الاحتلال تتابعان التطورات التي تحدث منذ الأسابيع الأخيرة في العالم العربي، وتستعدان لمواجهة انتفاضة شعبية غير عنيفة في الضفة الغربية. ونقلت الصحيفة عن أحد الضباط في جيش الاحتلال قوله إن "الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط أحدثت تغييراً ملموساً لدينا.. فتساقط أحجار الدومينو واضح، وربما نصطدم بمثل هذا الواقع". وأوضحت الصحيفة أن جيش الاحتلال متنبه لـ "المركز المدني" في أي سيناريو مستقبلي في الضفة الغربية، مشيرة إلى أن الجيش الإسرائيلي كان أعد قبل عام خطة شاملة لمواجهة تظاهرات مدنية غير عنيفة وواسعة النطاق، وأن العمل حالياً يجري على إدخال تغييرات على الخطة في أعقاب الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن. كما أضافت أن الجيش يعمل على وضع تقديرات لا تستند فقط إلى المعلومات الاستخباراتية بشأن أهداف المنظمات الفلسطينية وخططها، بل على أساس ما يحدث في طبقات اجتماعية أخرى أيضاً، وخصوصاً الرسائل التي تنتقل عن طريق الإنترنت، ولا سيما في المواقع الاجتماعية مثل الـ "فايس بوك".

وبحسب الصحيفة، فإن جيش الاحتلال لن يحاول منع خروج الآلاف في تظاهرات ما داموا لا يحاولون الدخول إلى المستعمرات. ونقلت عن ضابط إسرائيلي قوله إنه "في حال دخول المتظاهرين إلى المستوطنات، فإن مواجهات عنيفة ستحدث آنذاك".

براك: إسرائيل تواجه "تسونامي" سياسياً

لكن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الذي توعد الفلسطينيين بممارسة "القبضة الحديدية" عقب عملية "إيتامار"، سرعان ما حاول استعادة "التوازن" بين ممارسة القمع وضرورة توفير غطاء سياسي له، وقال في سياق كلمة في "المعهد لدراسات الأمن القومي" في تل أبيب مساء ١٣ آذار/مارس، إن إسرائيل تواجه "تسونامي سياسياً"، وإن "الجمهور لا يدرك ذلك"، مضيفاً أنه "مع اقتراب أيلول/سبتمبر سيصل تسونامي سياسي إلى إسرائيل، وأن هناك حركة دولية ستعترف بالدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومن الخطأ عدم التنبه لهذا التسونامي".

واعتبر باراك أن المساعي لنزع شرعية إسرائيل تلوح في الأفق، وأن ذلك يُعتبر خطراً جداً ويتطلب العمل على مواجهة ذلك، محذراً من "دفع إسرائيل إلى الزاوية التي بدأ فيها تدهور جنوب إفريقيا"، ومن أن "مبادرة سياسية إسرائيلية ستقلص الاحتمالات".

وينسجم موقف باراك إلى حد بعيد مع ما خلص إليه تقرير أصدره مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، ونُشر في الصحف في ٨ آذار/مارس، وجاء فيه أن إسرائيل تقف في الفترة الأخيرة "أمام مرحلة سيتعين عليها فيها الحسم واتخاذ القرار في قضايا سياسية وأمنية جوهرية.. فإسرائيل موجودة في وضع يمكن أن تتأثر به، ذلك بأن التهديدات الأمنية والسياسية المحيطة بها تتزايد، كما أن وضعها الاستراتيجي في الفترة الأخيرة متدهور؛ هذا التدهور الذي حدث جزء منه في أعقاب التطورات الحاسمة في الشرق الأوسط والساحة الدولية، والجزء الآخر جزاء غياب رد ملائم من المؤسسة السياسية في إسرائيل على هذه التطورات".

وتابع التقرير أنه في داخل الحكومة الإسرائيلية تتباين الآراء بشأن التعامل مع المفاوضات تمهيداً لحل وسط سياسي وإقليمي في الساحتين اللتين تمثلان المدخل لتحسين المكانة الإقليمية لإسرائيل (المساران الفلسطيني والسوري)، فأصحاب وجهة النظر الراضية للسعي العملي لحل وسط، غير مستعدين لدفع التكلفة التي تكمن في دفع السعي للاتفاقات قديماً وبلورتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالبعد الإقليمي، وهم ينطلقون في موقفهم من أسباب عدة جزء منها أيديولوجي في أساسه، والجزء الآخر يعود إلى فقدان الثقة باتجاهات الطرف الآخر وقدراته على تأدية دوره في الاتفاقات، إذا ما تحققت. وفي مقابل ذلك، يرى آخرون داخل الحكومة أن السعي للاتفاقات هو مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى.. ويرتكز هذا الموقف على تقدير فحواه أنه إذا لم تسع إسرائيل لدفع السعي للاتفاقات في ساحتَي النزاع (الفلسطينية والسورية) قديماً، فإنها ستدفع ثمناً كبيراً سيكون على المدى القصير ثمناً سياسياً، سواء على صعيد تدهور العلاقات مع لاعبين دوليين أساسيين، أو فيما يتعلق بمحاولات نزع الشرعية عن إسرائيل، فضلاً عن أخطار أمنية جسيمة. لكن تحدياً آخر يفرض على إسرائيل مواجهته، وهو أن إمكان انهيار المسار السياسي يهدد مكانة السلطة الفلسطينية وبقائها بصيغتها الحالية، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع تذهب فيه إنجازات بناء القوى الأمنية الجديدة للسلطة الفلسطينية بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأردن، أدراج الرياح.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، فقد ورد في التقرير أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما ترى أولوية منح فرصة للسعي للاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين انطلاقاً من فرضية أن تسوية النزاع، وعلى الأقل رسم مسار واضح له وملزم لتنفيذ فكرة الدولتين، سيسهل الدفع قديماً لجدول الأعمال الأميركي في الشرق الأوسط المتعدد عبر تجنيد دول عربية ضمن الجبهة ضد إيران، وتثبيت الوضع الأمني والمؤسسة السياسية في العراق، وكبح نفوذ الحركات الإسلامية في أفغانستان والعراق. ووفقاً لذلك بلورت الإدارة الأميركية سياسة متداخلة من الضغط على إسرائيل لدفع المفاوضات مع الفلسطينيين قديماً.

وفي المقابل، فإن استنتاجات براك بشأن الحاجة إلى مسار تفاوضي يساعد إسرائيل على عدم التعرض لعزلة دولية، وينسجم مع جدول الأعمال الأميركي في الشرق الأوسط، لا تُعتبر بعيدة عن الأفكار التي يمكن أن تتضمنها خطة ننتياهو بشأن التوصل إلى اتفاق انتقالي لا يتجاوز إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود موقتة، وإن كان ننتياهو متردداً حيال توفير غطاء سياسي لهذا الحل الانتقالي مساعد للجانب الفلسطيني من خلال فكرة التوصل إلى اتفاق إطار يتضمن "أفقاً سياسياً" بشأن قضايا الحل النهائي.

"الرباعية" تبحث عن تذكرة لإطلاق قطار التفاوض

بينما تتصاعد الضغوط اليمينية المتطرفة على ننتياهو للاستفادة من تداعيات عملية "إيتامار"، من أجل التراجع عن خطته التي تردد أنه كان ينوي إعلانها في خطاب "بار - إيلان ٢" خلال أيار/مايو المقبل، فإنه يواجه ضغوطاً مقابلة من براك والرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس لتقديم موعد طرح الخطة كموقف اعتراضى مسبق للتأثير في الأفكار التي تدرس للجنة الرباعية تضمينها في بيان يسمح باستئناف المفاوضات، ويصدر عن اجتماع اللجنة الذي تم تأجيله من أواسط آذار/مارس إلى أواسط نيسان/أبريل بناء على طلب أميركي استجاب لموقف إسرائيلي بهذا الشأن.

وكان آذار/مارس شهد تحركاً أوروبياً ثلاثياً، بريطانياً فرنسياً ألمانياً، لبلورة توافق فلسطيني - إسرائيلي على مضمون هذا البيان كتوطئة لاستئناف المفاوضات. ونقلت وكالة "فرانس برس" في ٧ آذار/مارس عن مسؤول فلسطيني قوله إن هذا التحرك يهدف إلى إعادة إطلاق المفاوضات المتوقفة.. وهم يريدون ضمان إصدار بيان من اللجنة الرباعية في اجتماعها المقبل الذي لم يحدد مواعده بعد، يوافق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي كأساس لاستئناف المفاوضات. وأضاف أن قناصل الدول الثلاث طرحوا (أمام الرئيس عباس) ضمان أن يشمل بيان الرباعية العناصر التي تمكّن الموقف الفلسطيني من العودة إلى المفاوضات، وخصوصاً الموقف التام للاستيطان، مشيراً إلى أن هذه الدول تنسق خطواتها مع الإدارة الأميركية.

وقال المسؤول الذي لم تكشف هويته، إن القناصل الأوروبيين استفسروا من عباس إن كان سيعود إلى المفاوضات إذا توقف الاستيطان، فأجاب الرئيس، سأعود لكن يجب أن توافق إسرائيل على وقف الاستيطان خلال فترة المفاوضات، مكرراً المطالب الفلسطينية لاستئناف المفاوضات، وأولها تجميد الاستيطان خلال فترة المفاوضات، وأن تكون مرجعية المفاوضات على أساس حل الدولتين وحدود ١٩٦٧، وأن يكون الأمن على الحدود الفلسطينية - الأردنية لطرف ثالث، وأن يكون موعد أيلول/سبتمبر نهاية المفاوضات، وأن توافق إسرائيل على هذه المطالب.

أمّا ممثلو اللجنة الرباعية فعدوا في آذار/مارس اجتماعاً في رام الله مع صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات "المستقبل"، تلاه في اليوم التالي اجتماع مع مستشار ننتياهو المفاوضات إسحق مولخو، للتشاور بشأن البيان المتوقع صدوره عن اجتماع "الرباعية"، في حين نقلت وسائل الإعلام عن عريقات قوله إن الجانب الفلسطيني اقترح على اللجنة الرباعية أن تتبنى بيان الاتحاد الأوروبي الذي دعا فيه إلى وقف الاستيطان، واعتبر أن القدس يجب أن تكون عاصمة للدولتين، وأن على إسرائيل أن تجمد الاستيطان خلال المفاوضات.

وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام نقلت عن مصادر في الخارجية البريطانية، في ٩ آذار/مارس، تأكيداً أن المسؤولين البريطانيين طرحوا أمام الرئيس عباس اقتراحاً بالعودة إلى المفاوضات المباشرة بأسرع وقت ممكن للتوصل إلى "حل الدولتين" على أساس معايير واضحة من أجل نجاح المفاوضات، وقد جاء الاقتراح على النحو التالي: اتفاق على حدود الدولتين بناءً على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ تبادل أراضٍ متساوية

وفقاً لما يتفق عليه الطرفان؛ اتخاذ إجراءات أمنية تحترم، بالنسبة إلى الفلسطينيين، سيادتهم، وتبين إنهاء الاحتلال، وتحمي، بالنسبة إلى الإسرائيليين، أمنهم، وتمنع معاودة ارتكاب أعمال إرهابية وتعالج بفعالية أي تهديدات جديدة؛ حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين؛ تلبية تطلعات كلا الطرفين فيما يتعلق بالقدس، ولا بد من إيجاد سبيل عبر المفاوضات لتسوية وضعية القدس كعاصمة لكلتا الدولتين. هذه هي عناصر البيان المرتقب للجنة الرباعية التي يجري تداولها مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

“فلسطينة” دائرة شؤون المفاوضات

من جهة أخرى، وفي سياق تفاعلات نشر قناة “الجزيرة” الوثائق المتعلقة بالمفاوضات، وحالة الاستياء في الشارع الفلسطيني، قررت القيادة الفلسطينية إعادة هيكلة دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير، ولا سيما وحدة دعم المفاوضات التي كانت تديرها وتمولها الشركة البريطانية للأبحاث “آدم سميث”. وقال عضو اللجنة المركزية لحركة “فتح”، نبيل شعث، في تصريحات صحافية، إن الدائرة ستبقى كما هي لأنها أرشيف مهم لا يمكن حله، لكن وحدة دعم المفاوضات سيعاد ترميمها كي تكون مؤسسة فلسطينية تمويلها فلسطيني. وأشار إلى أن الشركة البريطانية المذكورة، والممولة من جانب الحكومة البريطانية، كانت تمويل وحدة دعم المفاوضات للمساعدة في عمل دراسات، وهي الآن في حكم المنتهية، وهناك موظفون انتهت عقودهم منذ أواخر الشهر المنصرم (شباط/فبراير).

وأوضح شعث أن المفاوضات متوقفة الآن، وأنها لن تعود قبل أيلول/سبتمبر المقبل، وفي حال عادت المفاوضات فإن هناك وفداً مفاوضاً، وذلك في رد ضمني على المطالبين بحل دائرة شؤون المفاوضات، وليس استقالة عريقات فقط، معبراً عن استمرار الرهان على إمكان العودة إلى المفاوضات، إذ قال أنه يراهن على الضغط الدولي على نتنياهو لجهة وقف الاستيطان والاعتراف بحدود ٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية.

تغييران وزاريان

وفي الوقت الذي يركز الرئيس عباس على استمرار العمل على إعادة بناء خيار التفاوض وفقاً لشروط محسنة للمفاوضات الفلسطينية، مع سعي سلطتي رام الله وغزة لاحتواء الحراك الشعبي المطالب بإنهاء الانقسام وتغيير المسار السياسي، فإن السلطة في الضفة منهمكة في جدل بشأن تغيير وزاري وشيك في حكومة سلام فياض سبقتها إليه حكومة إسماعيل هنية في غزة، التي أجرت تعديلاً شمل دخول خمسة وجوه جديدة إلى الحكومة المقالة، ونالت “الثقة” عليه خلال اجتماع عقده كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة “حماس” في ١٠ آذار/مارس، باسم “المجلس التشريعي”!

أمّا فياض، فبدأ محبباً بعد تقديمه اقتراحاً رفضته “فتح” قبل “حماس”، بشأن تأليف حكومة وحدة وطنية تقوم على تعميم المفهوم الأمني بمنع العنف (المقاومة) الممارس على أرض الواقع من طرف السلطتين في الضفة والقطاع، مع المحافظة على حصة كل من الطرفين في بقاء الأجهزة الأمنية على حالها في الضفة والقطاع، وتأجيل قضايا الخلاف بين “فتح” و”حماس” إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وكان فياض الذي تعرض لانتقادات لاذعة من بعض قادة “فتح”، الذين رفعوا مذكرة إلى الرئيس عباس تطالبه بإعادة النظر في تكليف فياض تأليف الحكومة الجديدة، دافع في أكثر من مناسبة عن اقتراحه تأليف حكومة وحدة وطنية، وقال في مقابلة مع وكالة أنباء “شينخوا” الصينية نُشرت في ٧ آذار/مارس، إن هذا الاقتراح يتجاوز نقطة الخلاف الأكبر في الحوار الوطني الفلسطيني المتعثر منذ أعوام، وهو التمييز بين مفومي تحقيق المصالحة

من جهة، وإعادة الوحدة الوطنية من جهة أخرى، كما أنه سيتيح النظر إلى المصالحة الوطنية كنتيجة تتبلور بالتدريج على خلفية بيئة مواتية أكثر لتحقيق المصالحة من خلال إعادة الوحدة للوطن ومؤسساته كخطوة أولى، مؤكداً أنه لا يطرح نفسه مرشحاً لتولي رئاسة حكومة الوحدة الوطنية في حال الموافقة على تأليفها. غير أن عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، والمشرف على ملف الحوار مع "حماس"، لم يتأخر في الرد على فياض، إذ أدلى في ١٠ آذار/مارس بتصريحات اعتبر فيها أن من السابق لأوانه الحديث عن تأليف حكومة وحدة وطنية قبل إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، فهذا أمر غير وارد. وأضاف أن تصريحات سلام فياض بهذا الشأن تم فهمها خطأً. إذ إنه لا يعتقد أنه يقصد تأليف حكومة وحدة وطنية الآن وقبل إنجاز المصالحة، مشيراً إلى أنه إذا كان من المتعذر الآن على "حماس" إجراء الحوار مع "فتح" لإنهاء الانقسام، فليكن التوجه إذاً إلى تأليف حكومة مهنية لا علاقة لها بالسياسة، متفق عليها، وتتولى مهمات الإشراف على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وإعادة إعمار غزة.

وبذلك، عاد فياض إلى المربع الأول: تأليف حكومة جديدة لا تحظى بثقة المجلس التشريعي المغيب، وتراعي مطالب حركة "فتح" بتولي حقائب وزارية رئيسية، مع تطعيمها بمشاركة فصائلية ممن يوافق على المشاركة في الحكومة من فصائل منظمة التحرير وبعض الشخصيات المستقلة، لكن على أرضية برنامج الحكومة السابقة بشأن "بناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال" الذي ينتهي موعده أصلاً في آب/أغسطس ٢٠١١. ولهذا الغرض، أجرى فياض مشاورات موسعة مع ممثلين جرى انتقاؤهم من بعض المؤسسات الأهلية والنسوية والنقابية والمثقفين والكتّاب والصحافيين وغيرهم بشأن طبيعة التشكيلة الوزارية الجديدة، بل ذهب إلى حد تأسيس موقع على الـ "فايس بوك" خصصه لتلقي الاقتراحات ممن يرغب عن مرشحين لتولي حقائب وزارية، في حالة أشبه بفتح بازار لمستوزرين لم يألوا جهداً في تجنيد مقربين منهم لتركيبتهم كمرشحين لتولي حقائب وزارية، حتى من دون فتح نقاش جدي بشأن برنامج الحكومة المرتقبة.

انتخابات بالجملة.. لكن!!

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في سياق اجتماع موسع للقيادة الفلسطينية عُقد في ١٢ شباط/فبراير الماضي، قررت إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في موعد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر المقبل، فضلاً عن الانتخابات المحلية في تموز/يوليو، مع إحالة الخلافات السياسية والأمنية إلى المجلس التشريعي الجديد الذي ستفرزه الانتخابات المقبلة، الأمر الذي اعتبره مراقبون أحد تداعيات ثورتي تونس ومصر، ومحاولة للالتفاف على مطالب الحراك الشعبي الفلسطيني بشأن إجراء انتخابات للمجلس الوطني وإعادة بناء التمثيل الوطني من خلال منظمة التحرير. كما أثار هذا القرار شكوكاً في إمكان إجراء انتخابات عامة من دون توافق وطني في ظل استمرار الانقسام، وفي مدى انسجام هذا القرار مع الحديث عن "استحقاقات أيلول"، وفي إمكان التحول نحو خيارات بديلة من المفاوضات، على الرغم من تصريحات بعض المسؤولين الذين أكدوا أن الانتخابات ستجري في الموعد المحدد بغض النظر عن موقف حركة "حماس".

ومع ذلك، شكك الرئيس عباس نفسه في إمكان تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية، عندما صرّح لصحيفة "الشرق الأوسط" في ٨ آذار/مارس، في أثناء زيارة رسمية للندن، أن الانتخابات المحلية ستجري في موعدها في تموز/يوليو المقبل، لكنه استبعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في أيلول/سبتمبر، كما يضغط البعض، مؤكداً أنه لا يمكن إجراء مثل هذه الانتخابات في ظل الانشقاق والانقسام وغياب قطاع غزة.

مبادرة "حماس" .. مكانك راوح

وعلى إيقاع الثورات الشعبية العربية، وتساعد الحراك الشعبي الفلسطيني، ودعوة فياض إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، أعلنت حركة "حماس" عزمها على طرح مبادرة للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، تتمحور حول إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإجراء حوار وطني شامل على أساس التمسك بالمقاومة والثوابت والحقوق الوطنية المشروعة والتخلي عن التفاوض مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بحسب تصريحات صحافية لممثل حركة "حماس" في لبنان علي بركة في ٨ آذار/مارس، الذي قال إن المبادرة تقوم على انتخاب قيادة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني كله في الداخل والخارج، بإجراء انتخابات شاملة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية أولاً، ثم السلطة الفلسطينية، ثم تأتي خطوة وضع استراتيجية موحدة لمواجهة الاحتلال، بعدما تحتل إجراءات ترتيب الأوضاع الداخلية طليعة الأولويات.

ومع أن "حماس" لم تعلن المبادرة رسمياً (حتى إعداد هذا التقرير)، إلا أنها طرحت عناصرها شفويًا خلال اجتماع في غزة في ١٠ آذار/مارس بمشاركة عدد من فصائل منظمة التحرير (الجهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب). وقد رفضت حركة "فتح" المبادرة، بينما اعتبرت فصائل المنظمة الأخرى أنها لا تحمل جديداً، وإنما تكرر سيطرة "حماس" على قطاع غزة. أما حركة الجهاد الإسلامي، فاعتبرت على لسان القيادي فيها الشيخ نافذ عزام أن المبادرة لا تحمل جديداً، وأن الأفكار التي طرحتها "حماس" على الفصائل سبق أن نوقشت في حوارات سابقة.

الكنيست يقر قانوناً ضد مقاطعة إسرائيل

في ظل هذه الحالة الفلسطينية، أقر الكنيست الإسرائيلي في ٨ آذار/مارس، وبالقراءة الأولى، اقتراح قانون قدمه عضو الكنيست زئيف ألكين، رئيس الائتلاف الحكومي، ينص على مقاضاة كل من يقاطع إسرائيل بسبب سياسة الاحتلال والاستيطان. وقال عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة حنا سويد خلال نقاش الكنيست لقانون "منع المقاطعة"، إن هذا القانون ينضم إلى حزمة القوانين العنصرية المناهضة للديمقراطية التي يقترحها نواب اليمين أسبوعاً تلو الآخر، استغلالاً لأغلبتهم البرلمانية التي يجبروها لتشريع قوانين عنصرية تمس القيم الإنسانية وتحاكم المواطنين بموجب آرائهم السياسية. وأضاف سويد أن هذا القانون لن يغير النتيجة المرجوة، ولن يهرب الأكاديميين وأعضاء الجمعيات الذين يعملون على مقاطعة إسرائيل بسبب سياستها الاحتلالية والاستيطانية، وأن الحل يكمن في إنهاء الاحتلال ومواقفاته لا في مقاضاة مناهضيه، مشيراً إلى أن هذا القانون يتنافى أيضاً مع حرية التعبير، لأنه ينص على مقاضاة كل من ينادي بعدم اقتناء منتجات المستعمرات.

محمود درويش في ذكرى ميلاده

وسط ذلك كله، احتل الشاعر الكبير الراحل محمود درويش مساحة المشهد الثقافي الفلسطيني جميعها في ذكرى ميلاده السبعين، حين أحييت مؤسسة محمود درويش، مساء ١٣ آذار/مارس هذه الذكرى التي تصادف يوم الثقافة الوطنية الفلسطينية، بمهرجان حاشد في جامعة بيرزيت، أعلن فيه الفائزون بجائزة محمود درويش للحرية والإبداع، التي قررت لجنة التحكيم الخاصة بالجائزة منحها للكاتب الإسباني خوان غوتيسولو، والكاتب والأديب الفلسطيني محمود شقير.

وكانت وزارة الثقافة أعلنت الأديب والشاعر علي الخليلي "شخصية العام الثقافية"، لمناسبة يوم الثقافة

الوطنية الفلسطينية الذي نُظمت فاعلياته في ذكرى مولد الشاعر درويش، وذلك تحت شعار "قوة الثقافة في مواجهة ثقافة القوة".

افتتاح ميدان الشهيدة دلال المغربي

كما حضرت الشهيدة دلال المغربي في المشهد الفلسطيني بافتتاح ميدان يحمل اسمها في مدينة البيرة، على الرغم من تهديد إسرائيل في وقت سابق بتدميره. وقد قررت حركة الشبيبة الطالبية ("فتح") واتحاد الكتاب الفلسطينيين افتتاح الميدان، في غياب أي حضور رسمي، تعبيراً عن رفض الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية بعدم افتتاح هذا الميدان، علماً بأن السلطة الفلسطينية كانت ألغت قبل ما يقارب العام احتفالاً لافتتاح الميدان بعد تهديد إسرائيلي بتدميره.

ووضعت وسط الميدان قطعة من "الغرانيت" نُقشت عليها صورة للشهيدة المغربي وسط خريطة فلسطين التاريخية، ووضعت في مكان آخر صورة للشهيدة وهي تعتمر الكوفية الفلسطينية وتحمل رشاش "كلاشينكوف". ■



من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ضمن البرنامج النشرى الخاص بذكرى 60 عاماً على النكبة

جهاد فلسطين العربية أول كتاب بالعربية عن فترة الانتداب البريطاني وبداية الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦

تأليف
إبراهيم نجم وأمين عقل وعمر أبو النصر

تقديم
وليد الخالدي

٢٩٢ صفحة ١٤ دولاراً

